

الفصل الأول طبيعة وأغراض المحاسبة

أولاً: طبيعة المحاسبة وتعريفها

يجمع الباحثون على إن المحاسبة من حيث طبيعتها علم اجتماعي يستجيب للحاجات الأنية للمجتمع, سبق التطبيق فيها التنظير, وقد نما هذا العلم وتطور عبر التاريخ, معتدا على فروع المعرفة الأخرى التي اخذ منها أكثر مما اعطاها.

وقد اعتبرت المحاسبة متغيراً تابعاً يتطور ويتحور بتغير المجتمع, فهي لا تسبق المجتمع ولا تقوده بل تتقاد لتطوراتها في جميع المجالات الحياتية, وتتميز بأنها انفعالية وليس فاعلة, وترتبط بالوسط الاجتماعي الذي توجد فيه, وقد كان نشوؤها بفضل تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية, ساهمت جميعها في نشأة المحاسبة وتطورها على مر العصور. ولعل أكثر العلوم الاجتماعية قرباً من المحاسبة بلا شك علم الاقتصاد, الذي اخذت منه كثيراً من مفاهيمها الأساسية وطوعتها لاستخداماتها, إلا إن علاقات المحاسبة تمتد في العصر الحاضر ليس فقط لتتواصل مع فروع أخرى من العلوم الاجتماعية, مثل علم الاجتماع وعلم الإدارة وعلم القانون, بل تتجاوزها لتتواصل أيضاً مع بعض العلوم البحتة, كعلم الرياضيات الذي اقترنت معه عندما عرضها منهجياً في كتاب الرياضيات, مع شرح تفصيلي لطريقة القيد المزدوج عام 1494 للميلاد, كما انها استفادت من علم الاحصاء ونظرية الاحتمالات واسلوب تحليل الانحدار, واستفادت أيضاً من بحوث العمليات والبرمجة الخطية, كما استعانت المحاسبة بالأرقام القياسية كوسيلة لتعديل البيانات المالية المتأثرة بظاهرة التضخم الاقتصادي التي اتسمت بها معظم اقتصادات العالم الحديث منذ الكساد الاقتصادي العالمي الكبير مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين, وقد تفاعلت كل هذه العلوم فساهمت في وضع البنيان النظري للأساليب المحاسبية في القياس والاتصال والافصاح, ثم

كانت الاستفادة الكبرى للمحاسبة حديثاً، مما اخذته من نظرية المعلومات وادخال الحواسيب الالكترونية.

أما من حيث التعريف فتميز المحاسبة بأنها لم تتحدد بتعريف ثابت وموحد ينطبق عليها منذ نشأتها ويستمر مع مراحل تطورها، فقد تميزت بالديناميكية والتغير المستمر. ومن الطبيعي أن يتجدد تعريفها تبعاً لتطورها الوظيفي الذي شهد تحولها من مسك الدفاتر عندما كانت في بداياتها الأولى مجرد أداة توثيق تاريخي للأحداث والعمليات الاقتصادية، إلى أن أصبحت نظاماً متكاملًا للمعلومات. ولعل من ابرز مظاهر هذا التطور ما نشهده حالياً من تفرع المحاسبة إلى فروع متعددة مثل: المحاسبة المالية، والمحاسبة الإدارية، ومحاسبة التكاليف، والمحاسبة الحكومية، ومحاسبة الموارد البشرية، والمحاسبة الاجتماعية وتدقيق الحسابات الخ.. ويختص كل منها بوظيفة أو وظائف معينة، رغم تكامل هذه الوظائف في تحقيق الأهداف العامة للمحاسبة.

لذلك فقد اوردت جمعية المحاسبين الامريكية (AAA) تعريفاً للمحاسبة في أحد التقارير الصادرة عنها في عام 1941 والذي أشار إلى أن المحاسبة هي "فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه الأحداث والعمليات". وبهذا التعريف تم وصف المحاسبة بأنها:

1- حرفة أو مهنة تتم مزاولتها لتحقيق أغراض محددة.

2- نظام يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات الاقتصادية التي تحدث في المنشأة، ثم يتولى تفسير النتائج التي تترتب على هذه العمليات والأحداث.

كما أوردت نشرة المصطلحات المحاسبية رقم (1) الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الامريكيين (AICPA) عام 1953 تعريفاً مشابهاً تماماً

للتعريف الأول, ينص على أن المحاسبة: هي "فن يختص بتسجيل وتصنيف وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث الاقتصادية التي لها طبيعة مالية, وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات والأحداث" ويقصد بالفن المحاسبي تلك الطريقة العملية التي تمارس بها المحاسبة.

ثم عاد المعهد نفسه (AICPA) عام 1970 فأصدر تعريفاً آخر للمحاسبة يتناسب مع تطور دورها الوظيفي باعتبارها نظاماً للمعلومات فوصفها بأنها: "نشاط خدمي وظيفته الأساسية توفير معلومات كمية (هي ذات طبيعة مالية بشكل أساسي) عن المنشآت الاقتصادية, بقصد استخدام تلك المعلومات في اتخاذ قرارات اقتصادية. تتمحور حول المفاضلة بين العديد من بدائل العمل المتاحة". وقد أضاف هذا التعريف للمحاسبة بعداً وظيفياً جديداً, إذ لم يعد اهتماماً مقصوراً على النواحي الإجرائية الخاصة بأساليب تسجيل وتشغيل البيانات فحسب, بل تجاوز اهتمامها في هذا الإطار ليرتكز في التأكيد على الأهداف التي تسعى إليها, وهي توفير وتوصيل المعلومة الملائمة لمتخذ القرار.

أما (Needles) فقد قدم تعريفاً آخر يكرس دورها المعاصر كنظام للمعلومات, فأشار إلى أن "المحاسبة ليست نهاية في حد ذاتها وإنما هي نظام للمعلومات يختص بقياس المعلومات المالية عن المنشأة ومعالجتها, ومن ثم إيصالها للأطراف ذات المصلحة كي تستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ قرارات رشيدة". كما يرى (Kieso) وزملاؤه أن الخصائص الأساسية للمحاسبة تتمثل في "تحديد وحصر المعلومات المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية وقياسها وإيصالها للفئات ذات المصلحة" ويتم تضمين المعلومات المحاسبية في تقارير مالية يستفيد منها مستخدمو هذه المعلومات الداخليين والخارجيين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ويجدر بالإشارة إلى أن مرحلة العقدين الأخيرين من القرن العشرين تميزت بتعميق ارتباط المحاسبة بكل من نظرية القياس ونظرية المعلومات وانعكس

هذا الارتباط على التقارير المحاسبية، فتزايدت أهميتها بالنسبة لمستخدمي المعلومات، كما تزايدت أهمية عنصر الإفصاح الواجب توفيره في هذه التقارير. كذلك فقد تعمق البعد السلوكي للمحاسبة وخصوصاً المحاسبة الإدارية وتقنياتها المختلفة، ونظراً لتعدد فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية وتعدد أغراضهم.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه بعد عام 1975 وسع علم المحاسبة اهتماماته فلم يعد اهتمامها محصوراً في نطاق مصالح المساهمين والمحافظة عليه فقط، بل تجاوز ذلك ليمتد هذا الاهتمام إلى مصالح الفئات الأخرى ذات المصلحة، وذلك من خلال دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط المنشأة على البيئة التي تعمل فيها. وبذلك أضافت المحاسبة لأهدافها البعد الاجتماعي، الذي يفرض على المنشأة أن تراعي لدى ممارسة نشاطها المصلحة والرفاهية الاجتماعية، وذلك بالإضافة إلى مصالح الملاك، فنشأ عن ذلك فرع جديد من فروع المحاسبة هو محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

ومن هنا فإنه لم تعد الحيرة قائمة حول ما إذ كانت المحاسبة فن أم علم، رغم عدم وجود خيوط دقيقة وواضحة تفصل بين العلم والفن، وليس هناك أي تناقض أو خلط للأمور، إذا أدركنا أن المحاسبة فن نشأ بداية لخدمة إجراءات التطبيق العملي، وعلم ولد من رحم الفن، نتيجة الممارسات والاجراءات العملية التطبيقية بعد تطويرها والاضافة إليها، إلى أن أصبحت علماً مستقلاً له فروضه ومبادئه، فانفكت تبعية المحاسبة للإدارة، التي كانت المهيم الأول على المحاسبة والمحاسبين في المراحل الأولى لتطور المحاسبة.

لذلك فإنه يمكن إبراز معالم التطور الوظيفي للمحاسبة في المراحل الأربع

الآتية:

المرحلة الأولى: مرحلة تكوين وتطوير الجانب المهني للمحاسبة.

المرحلة الثانية: الاهتمام بالنواحي الأكاديمية (بذور نظرية المحاسبة) بجانب النواحي المهنية.

المرحلة الثالثة: بروز معالم الدور المعلوماتي للنظام المحاسبي وذلك على حساب دوره الاجرائي في مسك الدفاتر.

المرحلة الرابعة: ترسيخ الدور المعلوماتي للمحاسبة بتحويلها إلى نظام للمعلومات لصالح جميع الفئات ذات العلاقة متجاوزاً نطاق المنشأة إلى النطاق الاجتماعي الأشمل بشكل عام.

مادة النظرية المحاسبية للمرحلة الرابعة السنوي

صباحي/ مسائي

استاذ المادة: م. حسين علي محيسن